

Distr.: General
17 July 2008
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٩٣٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الأطفال والتزاع المسلح"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بمعالجة الأثر الواسع النطاق للتزاع المسلح على الأطفال، وتصميمه على ضمان احترام وتنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وجميع قراراته السابقة بشأن الأطفال والتزاع المسلح، وبيانات رئيسه المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/33) و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/48) و ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/6)، التي توفر إطارا شاملا لمعالجة مسألة حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، وكذلك الأحكام المتعلقة بالأطفال الواردة في القرارات الأخرى، ومنها القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٦٧٤ (٢٠٠٦)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

"ويكرر مجلس الأمن إدانته القوية والمتواصلة للاستمرار في تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. بما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الساري، وقتل وتشويه الأطفال، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، والهجمات على المدارس والمستشفيات من قبل الأطراف في النزاعات المسلحة، ويسلم في الوقت ذاته بأن تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) قد حفز بالفعل على إحراز تقدم، مما أسفر عن إطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وذلك بعدة وسائل منها إقامة حوار أكثر انتظاما بين فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والأطراف في النزاعات المسلحة بشأن تنفيذ خطط عمل محددة زمنيا.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة تقييد الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما الاختياريين، وضرورة أن تمتنع



الجماعات المسلحة من غير الدول عن تجنيد أو استخدام الأطفال في الأعمال القتالية، ويحث الدول التي لم تصدق بعد على تلك الصكوك أو تنضم إليها أن تنظر في القيام بذلك.

”ويرحب مجلس الأمن بالاستمرار في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ عن الأطفال والنزاع المسلح، وبخاصة الجهود التي مكنت من تنفيذ الآلية في جميع الحالات الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام الأخير (S/2007/757)، ويدعو الأمين العام، حسب الاقتضاء، إلى أن يصل بهذه الآلية إلى أقصى درجة ممكنة من الكفاءة، وفقا للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

”ويرحب مجلس الأمن بمواصلة نشاط فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، على النحو المبين في عدة وثائق منها التقرير الأخير لرئيسه (S/2008/455)، ونظرا لتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ في عدد متزايد من حالات النزاع المسلح، يطلب إلى الأمين العام توفير دعم إداري إضافي كي يستمر الفريق العامل في الاضطلاع التام بولايته بصورة فعالة.

”ويدعو مجلس الأمن فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى الوصول إلى استنتاجات توفر توجيهها واضحا للأطراف في النزاعات المسلحة والأطراف الدولية المعنية بشأن الخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها لكفالة احترامها لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وبخاصة قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، واقتراح توصيات فعالة تستند إلى آخر المعلومات الموضوعية والدقيقة والموثوق بها ورفعها إلى مجلس الأمن بغية تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال إسناد الولايات المناسبة لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية. ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها فريقه العامل لتحسين أساليب عمله ويشجعه على متابعة القيام بذلك من أجل مواصلة النهوض بشفافيته وكفاءته.

”ويشيد مجلس الأمن بالأعمال التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة رادিকা كوماراسوامي، ويشدد على أهمية الزيارات التي أجرتها للبلدان في تيسير القيام بتنسيق أفضل بين شركاء الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، وتشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات، وتعزيز الحوار مع الأطراف في النزاعات بشأن تنفيذ القانون الدولي الساري، بما في ذلك التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وبالتالي كفالة وجود التزامات ملموسة بحماية الأطفال.

” ويشيد مجلس الأمن أيضا بالعمل الذي قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، في حدود اختصاصات كل منها، ومستشارو حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية والأطراف المعنية في المجتمع المدني، في تعزيز أنشطة فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالرصد والإبلاغ وحماية الأطفال على الصعيد الميداني، بما في ذلك من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) ومتابعة الاستنتاجات ذات الصلة للفرق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والتزاع المسلح.

” ويسلم مجلس الأمن بالدور الهام الذي يؤديه التنقيف في مناطق التزاع المسلحة كوسيلة لتحقيق الهدف المتمثل في وقف ومنع تجنيد وإعادة تجنيد الأطفال، ويهيب بجميع الأطراف المعنية كفالة الإدماج المنهجي لجميع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، وكذلك المسائل المتصلة بالأطفال، في كل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع التشديد بصفة خاصة على عنصر التنقيف.

” ويكرر مجلس الأمن تأكيده على ضرورة أن تركز جميع الأطراف المعنية، بما فيها الحكومات والجهات المانحة، تركيزا أقوى على الآثار الطويلة الأجل للتزاع المسلحة على الأطفال، وعلى العراقيين التي تحول دون إعادة تأهيلهم وإدماجهم تماما في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وذلك من خلال جملة أمور منها مواجهة ضرورة توفير الرعاية الصحية اللائقة، وتشجيع تبادلها للمعلومات بشأن البرامج والممارسات الفضلى، وكفالة توافر الموارد الكافية والتمويل والمساعدة التقنية لدعم الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية في مجال حماية الأطفال ورفاههم، وكذلك البرامج المحلية، مع مراعاة ”مبادئ باريس بشأن حماية الأطفال من التجنيد بصورة غير مشروعة من قبل القوات أو الجماعات المسلحة“، بغية كفالة الاستفادة طويلة الأجل لاستجابتها عن طريق الاضطلاع ببرامج لإطلاق سراح جميع الأطفال المرتبطين بقوات أو بجماعات مسلحة وإعادة إدماجهم، ونجاح تلك البرامج.

” ويتطلع مجلس الأمن إلى التقرير القادم للأمين العام بشأن الأطفال والتزاع المسلح، ويعيد تأكيد استعداداه لمواصلة استعراض الأحكام ذات الصلة من قراراته بشأن الأطفال والتزاع المسلح، بالاستناد إلى أحكام القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وبهدف زيادة تعزيز الإطار الشامل لحماية الأطفال في حالات التزاع المسلح“.